Document:	EB 2019/128/R.36
Agenda:	8(a)
Date:	6 December 2019
Distribution:	Public
Original:	English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الخامس والخمسين بعد المائة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المراقب المالي ومدير
شعبة المحاسبة والمراقب المالي
رقم الهاتف: 2829 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

Allegra Saitto
مديرة الإبلاغ المالي والائتمان المؤسسي
رقم الهاتف: 2405 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.saitto@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre Mc Grenra
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية
والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة الثامنة والعشرون بعد المائة
روما، 10–12 ديسمبر/كانون الأول 2019

للاستعراض

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الخامس والخمسين بعد المائة

موجز تنفيذي

1- ناقشت لجنة مراجعة الحسابات عددا كبيرا من الوثائق، وستُقدم معظمها إلى المجلس التنفيذي لاستعراضها أو الموافقة عليها في دورته الثامنة والعشرين بعد المائة.

2- وتتعلق بعض الوثائق بالإصلاحات الجارية التي تهدف إلى تحقيق المواءمة بين الصندوق وأفضل المعايير المطبقة في المجال وللوفاء بالتزامات دورة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق وتخفيف المخاطر:

- تنقيح المبادئ التوجيهية للتوريد في مشروعات الصندوق؛
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- سياسة كفاية رأس المال؛
- إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون؛
- إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق.

3- وتُعرض وثائق أخرى سنويا ليستعرضها المجلس التنفيذي ويوافق عليها في وقت لاحق، مثل بيان سياسة الاستثمار ووثيقة الموارد المتاحة للالتزام بها.

4- وأخيرا، وتمشيا مع متطلبات إطار الاقتراض السيادي، المعتمد في أبريل/نيسان 2015، استعرضت اللجنة مقترحا للحصول على قرض من كندا في إطار الاقتراض السيادي سيجرى رفعه إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليه.

تقرير رئيس لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها الخامس والخمسين بعد المائة

1- تود لجنة مراجعة الحسابات أن تلفت نظر المجلس التنفيذي إلى المسائل التي تم النظر فيها خلال اجتماع اللجنة الخامس والخمسين بعد المائة الذي عُقد في 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

اعتماد جدول الأعمال

2- اعتُمد جدول الأعمال، بما في ذلك البند المتعلق بجلسة مغلقة عُقدت لمناقشة تقرير المراجعة الداخلية، بناء على طلب أحد أعضاء اللجنة قبل انعقاد الدورة.

محاضر الاجتماع الرابع والخمسين بعد المائة

3- اعتُمدت محاضر الاجتماع دون تغيير.

الإدارة المالية للمشروعات: الآليات، والمستجدات، والإفصاح والنتائج

4- اطلعت اللجنة على المستجدات المتعلقة بتطبيق سياسات وممارسات ضمان الإدارة المالية، والنتائج المنبثقة عن الدورة الأخيرة لتقرير مراجعة حسابات المشروعات.

5- وطلب أعضاء اللجنة تفاصيل إضافية بشأن الاتجاهات المتزايدة في آراء المراجعة المشفوعة بتحفظات، والتأخر في تقديم تقارير مراجعة الحسابات، وأثر اللامركزية.

6- ووفرت إدارة الصندوق التفاصيل المطلوبة مشيرة إلى التعاون الأوثق مع مراجعي الحسابات الخارجيين، وزيادة جودة التقارير، والأثر الإيجابي للامركزية من حيث زيادة القرب من المشروعات والأفرقة القطرية.

7- واعتُبر أن الوثيقة قد تم النظر فيها.

الاستعراض السنوي للإطار المفاهيمي بشأن الإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات للمشروعات الممولة من الصندوق

8- استمعت اللجنة لإفادة شفهية عن آخر المستجدات. وأشارت الإدارة إلى أن الإطار أصبح إلزاميا في عام 2019 بعد اعتماده في عام 2017. وأحيط علما كذلك بأن الإطار جرى استعراضه واعتبر مرضيا دون الحاجة إلى إجراء تغييرات كبيرة عليه، وهو ما يتماشى مع توقعات الإدارة في ضوء أنه نهج قائم على المبادئ المتبعة فيه.

9- واعتُبر أن الوثيقة قد تم النظر فيها.

خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2020

10- استحدث مكتب المراجعة والإشراف هذا البند ملقيا الضوء على أن خطة عمل عام 2020 وُضعت استنادا إلى تقييم المخاطر الرئيسية مع مراعاة المؤشرات المشتقة من الاستعراضات الخارجية للمخاطر، وأنشطة المراجعة والتحقيق، وتحليل البيانات، إلى جانب الدور الاستشاري لمكتب المراجعة والإشراف. وأحيط علما بأن تحليل المخاطر وضع في التقرير المعنون "الضمانات المستندة إلى المخاطر وخطط تدبير الموارد 2020–2021 الصادر عن مكتب المراجعة والإشراف". وأحيط علما كذلك بالاهتمام بإجراء تحقيقات فورية

في مزاعم المخالفات. ووفر مكتب المراجعة والإشراف خطة تفصيلية لأنشطة مراجعة الحسابات لعام 2020 والتفاصيل المتعلقة بالاتجاهات الأخيرة السائدة في مجال التحقيق ومكافحة الفساد.

11- وطلب أعضاء اللجنة توضيحات بشأن معايير اختيار المراكز، وسلطوا الضوء على الحاجة إلى تركيز أنشطة مراجعة الحسابات على الإصلاحات المقبلة (مثل إدارة المخاطر المؤسسية، والتسيير).

12- وأشارت اللجنة إلى أن مجالات إدارة المخاطر وقوة العمل تستحق مزيدا من الاهتمام على مستوى المراجعة في عام 2020، ووفر مكتب المراجعة والإشراف التوضيحات اللازمة حيث أشار إلى أن بعض الإصلاحات تتطور حاليا وأن المكتب يضطلع بدور استشاري فيها.

13- ووافق مكتب المراجعة والإشراف على تنقيح خطة عمل 2020 بحيث تشمل أعمال إضافية للمراجعة في تلك المجالات. وستُقدم خطة العمل المنقحة أولا إلى الرئيس للموافقة عليها ثم إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة في ديسمبر/كانون الأول 2019 لتأكيد الموافقة.

إدارة المخاطر المؤسسية

(أ) تحديث بشأن إدارة المخاطر المؤسسية

(ب) تقرير الصندوق عن حالة لوحة المخاطر المؤسسية

14- قدمت الإدارة عرضا تفصيليا بشأن التقدم المحرز في تعزيز إدارة المخاطر المؤسسية. وأشير إلى أنه إذا أُريد تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا يمكن أن يواصل الصندوق اتباع استراتيجيات العمل كالمعتاد.

15- وسلطت الإدارة الضوء على التقدم المحرز منذ سبتمبر/أيلول والنهج التفصيلي المتبع إزاء المخاطر. وتقود الإدارة حاليا عملية لاتخاذ مجموعة واسعة من الإجراءات تهدف إلى تحسين إطار إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، مثل استكمال تصنيف المخاطر للصندوق، وإعداد بيانات الإقبال على المخاطر، ومؤشرات المخاطر الرئيسية، واستعراض سياسة الصندوق بشأن إدارة المخاطر المؤسسة. وسيستفيد الصندوق من ذلك لتحسين عملية صنع القرار، وتمكين بناء ثقافة أقوى بشأن إدارة المخاطر بتطبيق ممارسات متسقة لإدارة المخاطر بطريقة متكاملة واستباقية. ومن الضروري تعزيز إطار إدارة المخاطر المؤسسية لمواءمته مع زيادة اللامركزية في نموذج أعمال التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق؛ والإصلاحات التي أُدخلت، ومنها استراتيجية الانخراط مع القطاع الخاص التي اعتمدت في الفترة الأخيرة؛ والتغييرات المحتملة في الهيكلية المالية ورؤية الصندوق 2.0؛ والأشكال الجديدة للشراكات. وأشير إلى أن الإدارة تعمل مع مؤسسة Ernst & Young لإضفاء الطابع الرسمي على الإقبال النوعي على المخاطر (بالنظر إلى العناصر الاستراتيجية، والمالية، والبرامجية، والتنفيذية، والتشغيلية). وعرضت كذلك خارطة طريق للأنشطة المستقبلية.

16- وقدمت الإدارة أيضا تحديثا عن المؤشرات الرئيسية المدرجة في لوحة المخاطر المؤسسية، مشيرة إلى أنها تمثل أداة حية يجري تحديثها حاليا لتعزيز مضمون المناقشات المتعلقة بالمخاطر. وبالنسبة لأعلى فئات المخاطر، تم التشديد على أن مستوى السيولة الحالي للصندوق (في نهاية سبتمبر/أيلول 2019) يتماشى مع المعايير على الرغم من أن التوقعات بشأن السيولة تبدي اتجاها عاماً هبوطياً. وأُشير كذلك إلى أن جودة

الإشراف الائتماني ترتبط ارتباطا وثيقا بنجاح تنفيذ المشروعات في الوقت المناسب وتحقيق الأهداف المرجوة منها.

17- وطلب بعض أعضاء اللجنة توضيحات بشأن تسلسل عملية وضع التصنيف والإقبال على المخاطر مقابل اعتماد الوثائق الجديدة وإعدادها، وتفويض السلطة.

18- وطلب أعضاء آخرون في اللجنة توضيحات بشان إمكانية إدماج مؤشرات عن إطار القدرة على تحمل الديون ومستويات تحمل المخاطر في لوحة المخاطر المؤسسية.

19- وأوضحت الإدارة وجود حوار منتظم بين الدوائر لضمان مواءمة الأدوات مع سياسة وإطار إدارة المخاطر المؤسسية بمجرد الموافقة عليهما. وأبلغت الإدارة اللجنة بأن لوحة المخاطر المؤسسية يمكن أن تشهد تغييرا كبيرا بمجرد اعتماد سياسة وإطار إدارة المخاطر المؤسسية وبيان الإقبال على المخاطر.

20- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

التقارير المالية المعيارية المعروضة على المجلس التنفيذي

- **الموارد المتاحة لعقد الالتزامات**

21- قدمت الإدارة وثيقة الموارد المتاحة لعقد الالتزامات، وأوضحت أنها تتضمن توقعات طويلة الأجل للتدفقات النقدية. وبناء على ذلك، يمكن أن يأذن المجلس التنفيذي للرئيس بإبرام اتفاقيات بشأن القروض والمنح التي يوافق عليها المجلس التنفيذي في عام 2020 حتى 1.062 مليون دولار أمريكي. واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وستُقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته المعقودة في ديسمبر/كانون الأول 2019 للموافقة عليها.

- **التقرير المتعلق بحافظة استثمارات الصندوق للربع الثالث من عام 2019**

22- قدمت الإدارة الوثيقة المشار إليها أعلاه والتي تضمنت معلومات حتى نهاية سبتمبر/أيلول 2019.

23- وأحاطت لجنة مراجعة الحسابات علما بهذه المعلومات.

- **أسعار الفائدة في الصندوق للربع الرابع من عام 2019**

24- قدمت الإدارة الوثيقة وسلطت الضوء على أسعار الفائدة المطبقة في الربع الرابع من عام 2019.

25- وقامت لجنة مراجعة الحسابات باستعراض الوثيقة.

برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2020

26- استعرضت لجنة مراجعة الحسابات خطة عمل عام 2020، وأحاطت علما بتغيير تاريخ الاجتماع الثاني، الذي سيُعقد في 2 يوليو/تموز 2020 بدلا من نهاية يونيو/حزيران 2020.

27- وتمت الموافقة على الوثيقة.

مسائل أخرى – تقرير المراجعة الداخلية بشأن تحليل الاستعانة بخبراء استشاريين

28- عقدت اللجنة جلسة مغلقة مع مكتب المراجعة والإشراف، وإدارة الموارد البشرية، وشعبة المحاسبة والمراقب المالي والمديرين المعنيين لمناقشة تقرير المراجعة الداخلية بشأن تحليل الاستعانة بخبراء استشاريين.

الاستعراض السنوي لبيانات سياسة الاستثمار في الصندوق

29- قدمت الإدارة الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق وأشارت إلى عوامل الحد من المخاطر المشتقة من طائفة الفئات المؤهلة؛ وأزيلت فئات الأسهم، وديون الأسواق الناشئة، والسندات المرتبطة بمعدل التضخم؛ وتم رفع سقف التصنيف الائتماني من BBB- إلى A-.

30- واستعرضت لجنة مراجعة الحسابات الوثيقة، التي ستُقدم إلى المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2019 للموافقة عليها.

تنقيح المبادئ التوجيهية للتوريد في المشروعات

31- قدمت الإدارة عرضا مفصلا عن المشروع المنقح للمبادئ التوجيهية للتوريد في مشروعات الصندوق، وأبرزت مواءمته مع أفضل الممارسات المتضمّنة عناصر إدارة المخاطر المؤسسية. وأشارت الإدارة أيضا إلى أن هذا التنقيح يستجيب لالتزامات التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق من أجل تنفيذ خطة عمل صرف الموارد.

32- وطلبت اللجنة توضيحا بشأن عملية التوريد استنادا إلى القواعد المحلية. وقدمت الإدارة التفاصيل الضرورية.

33- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وسيجرى عرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

34- قدمت الإدارة بند جدول الأعمال وعرضا أشارت فيه إلى أن المجتمع الدولي أعرب عن شواغله في الفترة الأخيرة إزاء ظاهرة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتمشيا مع الممارسات الرائدة في هذا المجال، وُضعت السياسة لإعادة التأكيد على التزام الصندوق القوي بتخفيف الآثار الناجمة عن هذه المخاطر. وتنطبق السياسة على جميع الأطراف التي تقدم أموالا إلى الصندوق أو تتلقى أموالا منه. ويتمثل الهدف من السياسة في حماية أصول الصندوق وإرساء ثقافة الوعي بالمخاطر. ولتنفيذ هذه السياسة، سيتم وضع إجراءات ومبادئ توجيهية تفصيلية ويجرى حاليا تنفيذ حل في شكل نظام معزز لتحقيق هذه الغاية. كما يجري تصميم آليات رصد وإبلاغ عبر سجل الأداء التابع للمراقب المالي ولوحة المخاطر المؤسسية، وستجري مواءمة عملية التسيير مع نهج الصندوق لإدارة المخاطر المؤسسية.

35- وأعرب أعضاء اللجنة عن دعمهم القوي، واقترحوا العديد من التعديلات التحريرية للتعبير عن الالتزام القوي في هذا المجال.

36- ووافقت الإدارة على استيعاب هذه الطلبات. واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وستقدم إلى جانب ضميمة تبرز التعديلات المقترحة على النص إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة للموافقة عليهما.

الحصول على قرض بموجب إطار الاقتراض السيادي من كندا

37- قدمت الإدارة المقترح مشيرة إلى أن عوائد القرض تدخل ضمن المعايير المحددة في إطار الاقتراض السيادي المعتمد في أبريل/نيسان 2015.

38- وطلب أحد أعضاء اللجنة تقديم تفاصيل بشأن الشروط المالية وجهود الإبلاغ اللازمة. وقدمت الإدارة التفاصيل الضرورية.

39- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وستُقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته المقرر عقدها في ديسمبر/كانون الأول 2019 للموافقة عليها.

سياسة كفاية رأس المال

40- قدمت الإدارة السياسة مشيرة إلى أن الوثيقة تتضمن حاليا الاقتراحات التي تم تلقيها في اجتماعات لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول 2019. وأُشير أيضا إلى أن الإدارة تواصل العمل على نحو وثيق مع المؤسسات النظيرة في تقييم النتائج الأولية ومقارنة النهج المختلفة. وسُلط الضوء على أن وضع سياسة كفاية رأس المال يمثل استجابة طبيعية لنضج السمات المؤسسية للصندوق التي تتطور تدريجيا وتزيد إلى أقصى حد من مستوى عملياته الإنمائية وأثره الإنمائي. ويستلزم هذا التطور تحول الهيكلية المالية في الصندوق من نهج لإدارة السيولة إلى نهج لإدارة الملاءة والسيولة ينبغي دعمه برأس مال كاف وأدوات لإدارة المخاطر المالية.

41- وطلب بعض أعضاء اللجنة معلومات عن الأفق الزمني للافتراضات وتسلسل الموافقات ونتائج اختبارات القدرة على تحمل الضغوط. وقدمت الإدارة التفاصيل الضرورية.

42- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وستُقدم إلى المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون

43- قدمت الإدارة البند وأشارت إلى الصلة المحورية لهذا الموضوع في وضع نموذج أعمال الصندوق المستقبلي واستدامته. ويهدف إطار القدرة على تحمل الديون المقترح إلى بناء استجابة مخصصة للصندوق وتعظيم استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لأشد البلدان فقرا، مع الالتزام ببنية الدعم الدولية لإدارة حالات المديونية الحرجة. ويتمثل الهدف في إنشاء صلة يمكن توقعها بشكل أكبر بين دعم الدول الأعضاء للبلدان المدينونة الفقيرة وقدرة الصندوق على توفير التمويل لهذه البلدان على أساس قابل للاستمرار. كما يضع توقعات واضحة للدول الأعضاء من حيث تمويل تجديد الموارد اللازم للوصول إلى مستوى متفق عليه لإطار القدرة على تحمل الديون وحجم برنامج القروض والمنح. وتقترح إدارة الصندوق مجموعة من التدابير المجمعة لتناول المسائل الثلاث المشار إليها أعلاه.

44- استعرض الأعضاء الوثيقة وطلبوا تفاصيل بشأن حقوق التصويت المرتبطة بقاعدة تجديد الموارد المستدامة، وعن آلية نهج الحجم المعدل ومنهجية الحساب النسبي لتعويضات إطار القدرة على تحمل الديون من الدول الأعضاء، وكذلك عن كيفية تأثير العبء السابق لإطار القدرة على تحمل الديون على تخصيص الموارد في المستقبل. ولاحظت اللجنة أيضا أن إطار القدرة على تحمل الديون يمثل مسألة مرتبطة ارتباطا وثيقا بتجديد موارد الصندوق وأن هذا الإصلاح ينبغي أن يكون مفتوحا أمام مقترحات التحسين خلال مشاورات التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق التي ستجرى في العام المقبل.

45- وأوضحت الإدارة أن سيناريوهات التخصيص ستعرض خلال هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وأن نهج الحجم المعدل ظل دون تغيير نظرا لأن الآلية المستقبلية لإطار القدرة على تحمل الديون ستقوم على أساس التمويل المسبق. وتم التأكيد على كيفية اعتماد الالتزامات المستقبلية للإطار على مستويات تجديد الموارد في المستقبل.

46- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وستعرض على المجلس التنفيذي في دورته المقرر عقدها في ديسمبر/كانون الأول 2019 للموافقة عليها وإحالتها بعد ذلك إلى مجلس المحافظين لإنشاء أداة جديدة للقروض فائقة التيسيرية للغاية.

مقترح بشأن التصنيف الائتماني للصندوق

47- قدمت الإدارة هذا البند مشيرة إلى التقدم المحرز في هذا الموضوع، وتتشاور الإدارة حاليا مع الدول الأعضاء، تمشيا مع تقرير التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، بشأن الخطوات المستقبلية. وأشير إلى أنه بدعم من مستشارين اثنين معنيين بالتصنيف، سيكون من الممكن استهلال عملية تقييم غير رسمية لتقييم تصنيف الصندوق أو تقييمه ائتمانيا كعملية مستقلة قبل استهلال عملية تصنيف رسمية بمجرد اعتمادها من قبل الدول الأعضاء. وأشارت الإدارة كذلك إلى أن الحصول على تصنيف ائتماني يمثل خطوة أساسية لتحضير المؤسسة لهيكل تمويلي أكثر تنوعا وكفاءة، بما في ذلك إجراء حوار معزز مع المؤسسات السيادية.

48- وطلب أعضاء اللجنة معلومات عن توقيت التقييم غير الرسمي للتصنيف الائتماني، وعن أهمية توفر رأس مال تحت الطلب، وعن الوصول إلى السوق. واقترح الأعضاء أيضا مقارنة الصندوق بالمنظمات الأخرى المماثلة بدرجة أكبر، مثل المؤسسة الدولية للتنمية، وليس بالمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على النحو الوارد في التقرير.

49- وأوضحت الإدارة أن توفر رأس مال تحت الطلب ليس شرطا أساسيا مسبقا للحصول على تصنيف ملائم، ووافقت على توفير المزيد من المعلومات عن العلاقة بين التقييم الائتماني والتصنيف الائتماني. كما التزمت بأن تدرج في الوثائق المالية المستقبلية مقارنة للمتغيرات المالية، عند توافرها، مع المتغيرات الخاصة بالمنظمات الأخرى المماثلة.

50- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها. وستعرض على المجلس التنفيذي في دورته المعقودة في ديسمبر/كانون الأول، إلى جانب ضميمة تحدد المعلومات الإضافية المطلوبة وتبرز الصيغة المنقحة.

إطار إدارة الأصول والخصوم في الصندوق

51- قدمت الإدارة هذا البند مشيرة إلى أن إطار إدارة الأصول والخصوم المقترح يشمل عملية وأدوات لاستخدام أصول الصندوق على النحو الأمثل لضمان إدارة الخصوم بشكل ملائم بغية حماية الميزانية العمومية. وقد تطور المقترح الحالي عن النهج الأول المتبع في الصندوق إزاء إدارة الأصول والخصوم والصادر في ديسمبر/كانون الأول 2003. وأشير إلى أن إطار إدارة الأصول والخصوم يكمل السياسات السائدة من زوايا مختلفة: فمن جانب، وتمشيا مع سياسة كفاية رأس المال، يهدف إطار إدارة الأصول والخصوم إلى الحد، قدر الإمكان، من مبلغ رأس المال المستهلك على المخاطر غير الرئيسية بغية الوصول إلى المستوى الأمثل لتخصيص رأس المال من أجل متابعة الوفاء بولاية الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، يكفل إطار إدارة الأصول والخصوم استيفاء المتطلبات المحددة في بيان سياسة السيولة وسياسة الاستثمار. وسيستلزم تنفيذ إطار إدارة الأصول والخصوم وضع مبادئ توجيهية ونظم ومعايير ملائمة فيما بعد، بما في ذلك وضع ضوابط لإدارة المخاطر المرتبطة لإدارة الأصول والخصوم على نحو فعال.

52- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها وستُقدم إلى المجلس التنفيذي في دورته المقرر عقدها في ديسمبر/كانون الأول 2019 للموافقة عليها.

النهج المتبع إزاء سياسة السيولة في الصندوق: المبادئ والمبادئ التوجيهية

53- قدمت الإدارة الوثيقة وأشارت إلى التغييرات الرئيسية الواردة فيها مقارنة بالنُهج السابقة المتبعة إزاء السيولة مثل تقصير الأفق الزمني الذي تقاس خلاله السيولة، والانتقال إلى نهج صافي التدفقات بدلا من إجمالي التدفقات الخارجة. وأشير كذلك إلى أن وضع تعريف للسيولة متعددة المستويات من شأنه أن يكفل الإبلاغ في الوقت المناسب عن أي مخالفات محتملة لمتطلبات السيولة. وأُوضِح أن الموافقة النهائية على ذلك يتوقع أن تكون في أبريل/نيسان 2020.

54- واعتُبر أن الوثيقة قد تم استعراضها.

مسائل أخرى

55- لم تكن هناك أي مسألة أخرى للمناقشة